فلسفة العامل النحوي بين اللغة والقاعدة النحوية

د. إبراهيم محمد فضيل بودجاجة ـ كلية الآداب والعلوم المرج
جامعة بنغازي
البريد الإلكتروني: Ibrahim.mohammed@uob.edu.ly

Ibrahim Mohammed Fadheel/ Associate Professor Dr:
Faculty of Arts and Sciences,Al Marj/ University of Benghazi
Academic qualification: Ph.D

Abstract of the study
The factor theory is one of the theories that coincided with the emergence of Arabic grammar, and it is considered one of the most important pillars upon which grammar was built. However, what is noted about this theory is that it became the main concern of grammarians after its early ages. Later grammarians made this theory a sword hanging over linguistic styles. Every style that contradicted this theory, they tried to interpret it so that it would agree with this theory. If they were unable to interpret it, they described it as anomalous or rare, attributed it to poetic necessity, or rejected it. In this study, we will address the factor theory and its relationship to language, through some valid linguistic examples that contradicted the factor theory established by grammarians. We will also examine how grammarians dealt with these examples, and to what extent did they agree on this approach?
Keywords:
Factor - Base - Object - Relationship - Language

الملخـــص:

نظرية العامل من النظريات التي تزامنت مع نشأة النحو العربي، وتعدّ من أهم الركائز التي بُني عليها النحو، غير أن ما يلاحظ على هذه النظرية أنها أصبحت الشغل الشاغل للنحاة بعد عصوره الأولى، فالنحاة المتأخرين جعلوا من هذه النظرية سيفاً مسلطاً على الأساليب اللغوية، فكل أسلوب خالف هذه النظرية ذهبوا إلى تأويله؛ كي يوافق هذه النظرية فإن عدموا الحيلة في تأويله ووصفوه بالشاذ، أو النادر، أو نسبوه إلى الضرورة الشعرية، أو رفضوه.

وفي بحثنا هذا سنتناول نظرية العامل وعلاقتها باللغة، من خلال بعض الأمثلة اللغوية الصحيحة التي خالفت نظرية العامل التي وضعها النحاة، وكيف تعامل النحاة مع تلك الأمثلة؟ وإلى أي حدٍّ اتفقوا في هذا التوجيه؟

الكلمات المفتاحية العامل – القاعدة – المعمول ـ العلاقة – اللغة

المقدمـــــــــة:

تعد نظرية العامل من أهم القضايا التي قام عليها النحو العربي، وقد اعتمدها النحاة كنظرية ينطلقون منها للتأسيس لقواعدهم غير أن هذه النظرية وبسبب إغراقها في التأويل والتعليل لاقت نقداً ومعارضة من بعض علماء العربية خصوصاً علماء الأندلس كابن حزم، وابن مضاء القرطبي الذي ألف كتابه الرد على النحاة وتحدث عن هذه المسألة وانتقد بعض جوانبها، وكان لهذه الثورة التي أثارها ابن مضاء عن العامل النحوي انعكاساتها وصداها بين علماء العربية في العصر الحديث، وأيًّا كانت تلك الآراء فقد نالت نظرية العامل حضها من الدراسة والتمحيص، غير أن تلك الدراسة اهتمت بدراسة العامل النحوي من خلال النظرة النحوية الضيقة، واقتصرت في دراساتها على صحة هذه النظرية من عدمها ولم تحاول تلك الدراسات الربط بين نظرية العامل واللغة إذ إن نظرية العامل وإن كان للمنطق الأثر الواضح في تحديد ماهيتها فإن اللغة هي ما يمكن أن تقف بنا على صحة هذه النظرية من عدمها.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في الإجابة عن التساؤلات الآتية

- ما المقصود بنظرية العامل؟
- ما موقف العلماء قديماً وحديثاً من نظرية العامل؟
- ما الذي تمثله نظرية العامل للنحو العربي؟
- ما علاقة العامل النحوي باللغة؟

هدف البحث:

تهدف الدراسة إلى معرفة العلاقة بين اللغة ونظرية العامل.

منهج البحث.

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليل.

وتم تقسيم البحث بعد المقدمة إلى النحو التالي

تمهيد: وفيه التعريف بالعامل لغة واصطلاحاً. المبحث الأول: موقف العلماء من نظرية العامل. ثم المبحث الثاني: بين العامل النحوي واللغة. والخاتمة: وفيها أبرز ما توصل إليه الباحث. المصادر والمراجع.

التمهيد :

العامل لغة: العامل هو الذي يقوم بعمل ما(الفراهيدي، 153/2) وعند ابن فارس :"العين والميم واللام أصلٌ واحدٌ صحيح، وهو عامٌّ في كلّ فِعْلٍ يُفْعَل. قال الخليل:

عَمِل يَعْمَل عَمَلاً، فهو عامل؛ واعتمل الرّجل، إذا عمِل بنفسه" (ابن فارس، 2002، 116/4) وجاء في الصحاح للجوهري "عمل عملا. وأعمله غيره واستعمله بمعنى. واستعمله أيضا، أي طلب إليه العمل" (الجوهري، 1987، 1775/5).

ويُجمع العامل إذا كان يدل على الشخص العامل على (عُمّال) فهو جمع للوصف، في حين أن العامل النحوي يُجمع على عوامل؛ لأنه نُقِل من الوصفية إلى الاسمية (عبدالقاهر الجرجاني ،73) فنقول العوامل النحوية، وكلمة عوامل تطلق في اللغة ويراد بها أرجل الدابة، واحدتها عاملة، والعوامل أيضاً بقر الحرث والإبل كذلك إذا كان يُحمل عليها، ويُقال لصدر الرمح عامل ويُجمع على عوامل (ابن منظور، 474/11).

العامل اصطلاحاً: العامل هو "ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب" (الجرجاني، 1405، 1160/2) فالعامل هو الذي يؤثر في الحركة الإعرابية في آخر الكلمة، فتبعاً لنوع العامل تتغير الحركة في آخر الكلمة، فهناك عوامل تجلب الرفع وأخرى تجلب النصب وأخرى الجر، ورابعة الجزم، وهذه الحركة في آخر الكلمة قد تكون ظاهرة وهو الغالب، وقد تكون مقدرة، ومهمة الحركة الإعرابية هي تحديد المعنى الوظيفي للكلمة، وعلاقتها بالكلمات الأخرى في الجملة، ففي قولنا مثلاً: كلّم محمداً سالمٌ ، ففي هذه الجملة يوجد عاملٌ لفظي هو (كلّم) وهو الفعل ويوجد لدينا معمولان هما (محمداً) وهو المفعول به و(سالمٌ) وهو الفاعل وقد فرّقنا بين المعمولين واستطعنا تحديد الفاعل من المفعول رغم تقدّم المفعول وتأخر الفاعل من خلال الحركة الإعرابية.

ويقسم العلماء العوامل النحوية إلى عوامل لفظية، وعوامل معنوية ويقسّمون العوامل اللفظية إلى قسمين سماعية وهي ما سُمع عن العرب ولا يجوز تجاوزه إلى غيره، وقياسية وهي التي يجوز القياس عليها وفق ما سُمع عن العرب، والغالب في العوامل أن تكون لفظية، ولا يستثنون من ذلك إلا اثنين مع وجود خلاف في كون العامل فيهما معنوي أو لفظي وهما المبتدأ، والفعل المضارع. وعدد العوامل مائة عامل منها ثمانية وتسعون عاملاً لفظياً واثنان معنويان.

وهذه العوامل منها ما يعمل ولا يعمل فيه غيره كحروف الجر والنصب والجزم، ومنها ما يكون عاملاً ومعمولاً، كالفعل المضارع، والأسماء المشتقة.

المبحث الأول ـ موقف العلماء من نظرية العامل:

نشـــأة نظرية العامل مع نشأة النحو العربي فهذا المصطلح وهو العامل يتكرر باشتقاقاتها المختلفة على ألسنة النحاة الأوائل وفي كتبهم، يقول سيبويه وهو صاحب أول كتاب وصلنا في النحو "هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية: وإنما ذكرت

لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل - وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل" (سيبويه، 1988، 13) ويقول في موضع آخر "ولا يجوز ذلك في التي تعمل ف الأفعال فتنصبُ، كراهةَ أن تشبّه بما يعمل في الأسماء" (سيبويه، 1988، 3/ 112) ويصرح في مواضع أخرى بالعامل والمعمول يقول فحرف الاستفهام لا يفصل به بين العامل والمعمول" (سيبويه، 1988، 128/1).

ونجد الفراء وهو أحد علماء المدرسة الكوفية يعبر بألفاظ تؤدي نفس المعنى للعامل قال عند تعقبيه على قول قال لبيد:

أوْ مِسْحَلٌ عَمِلٌ عضادةَ سَمْحَجٍ بسَرَاتِها نَدَبٌ له وكُلومُ

" فأوقع عمل على العضادة ولو كانت عاملا كان أبين في العربية "(الفراء،1983، 228/3).

وقال في قوله تعالى﴿**آيَتُكَ أَلاَّ تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلاَثَ لَيَالٍ**﴾ (مريم 10) أن: في موضع رفع أى آيتك هَذَا. و (تُكَلِّمَ) منصوبة بأن" (الفراء، 1983، 162/2).

وكلام الفراء في المفعول به يُشعر بأنه لا يرى أن العامل الذي يجلب الحركة هو اللفظ نفسه، وإنما هو المستعمل للغة ففي قوله أوقع إشارة إلى أن الذي سلّط عمل اللفظ على الكلمة حتى عمل فيها الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم هو المتكلم لا اللفظ نفسه، فاللفظ العامل عنده أداة تؤثر فيما بعدها بواسطة، وهذه الواسطة هو المتكلم، وقد أشار ابن جني إلى ذلك بوضوح في قوله " فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجرّ والجزم إنما هو للمتكلّم نفسِه لا لشيء غيرهِ وإنما قالوا لفظيّ ومعنويّ لمّا ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامّة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ وهذا واضح" (ابن جني، 110/1) ، وهذا واضح من سماعهم ورحلتهم إلى البادية لمشافهة الإعراب والأخذ عنهم، وأيضاً من تلك الحدود الزمانية والمكانية التي وضعوها ومنعوا تجاوزها لكنهم رأوا في الوقت نفسه أنه لا بد من وجود ضابط يضبط اللغة، فكانت نسبة العمل إلى اللفظ مجازاً " ليُرُوك أن بعض العمل يأتي مسبّباً عن لفظ يصحبه" (ابن جني، 1/ 109). وإن كان في حقيقة الأمر الذي يرفع وينصب ... هو المتكلم.

فنظرية العامل النحوي إذاً هي من مقتضيات النحو العربي وهي من الأسس المتينة التي قام عليها النحو العربي ولذا يرى كثير من العلماء أن انتقاض هذه النظرية يعني نقض النحو من الأساس.

وتتكون نظرية العامل من ثلاثة أجزاء رئيسية هي العامل وهو المؤثر والمعمول وهو المتأثر والأثر وهو ما يطرأ على المعمول من تغيرّ، وعلى ذلك فإن نظرية العامل ترتكز على مرتكزات ثلاث لا يمكن أن يوجد أحدها دون وجود المرتكزات الأخرى، فوجود العامل يقتضي وجود المعمول والأثر اللاحق به، ووجود المعمول يقتضي وجود العامل فيه، ومن هنا كان لزاماً على النحويين متى ما وجد أحد المرتكزين الأساسين هما العامل، أو المعمول فلا بد من تقدير الآخر كي تكتمل مرتكزات النظرية، وتنبع أهمية هذه النظرية من كونها تفسر الحركة الإعرابية التي تلحق أواخر الكلمات وتحدد نوع العامل الذي يجلب تلك الحركة، فمثلاً إذا وُجد حرف جر في الكلام فهذا يعني أن الذي سيأتي بعده اسم وأن هذا الاسم سيكون مجروراً؛ فهذا العامل وهو حرف الجر حدد لنا نوع الكلمة التي ستأتي بعده، ونوع الحركة التي تلحقها، وكذا حرف النصب (إنَّ) يكون ما بعدها اسماً وهذا الاسم يكون منصوباً، وأفعال المقاربة يقتضي وجودها في الكلام أن يكون لها خبر، وهذا الخبر يكون جملة فعلية، ويستلزم هذا العامل أن يكون الخبر مصدراً بفعل مضارع، ويتحدد بحسب نوع الفعل العامل جواز أو وجوب أو امتناع اقتران الخبر بـ (أنْ) .... وهكذا في بقية العوامل، فالعامل النحوي لا يقتصر أثره على تفسير الحركة الإعرابية فقط بل يتجاوز ذلك ليحدد نوع التركيب والكلمات اللاحقة والسابقة ونوعها، فأحرف الجر تقتضي أن يكون بعدها اسم، وأدوات الشرط تقتضي أن يكون بعدها فعل، ولا النافية للجنس تقتضي أن يكون بعدها اسم وهذا الاسم يكون نكرة، وهكذا.

لكن ما يلاحظ على نظرية العامل - التي بدأت بسيطة تقف عند تفسير بعض الظواهر اللغوية وتضع لها الضوابط التي تساعد المتعلم على النسج وفق الأساليب العربية المشهورة - أنها أوغلت في تفسير بعض الظواهر وخرجت من عباءة اللغة، فامتلأت كتب النحاة والتفاسير بالتأويلات والتخريجات التي أفسدت التراكيب اللغوية الفصيحة وأخرجتها عن سنن البلاغة، وما ذلك إلا من أجل الانتصار لنظرية العامل حتى، ولو كان ذلك على حساب اللغة وبلاغتها، وبسبب خروج هذه النظرية عن مسارها خصوصاً في مراحل متقدمة لاقت انتقادات كان بعضها حادًّا وقاسياً في بعض الأحيان.

فقد رأى أولئك العلماء الذين انتقدوا نظرية العامل أن علماء العربية قد استغرقوا في نظرية العامل استغراقا أخرجها عن الأصول التي وضعت لها، ومن هنا كثرت عندهم التأويلات والتقديرات غير المبررة؛ وما ذلك إلا لأن نظرية العامل أصبحت هي شغلهم الشاغل، ففي كل تركيب غاب فيه العامل ذهبوا إلى تقدير ذلك العامل

المحذوف، دون أن ينظروا إلى أسباب الحذف أو يدرسوا أبعاده، وقد كان هذا السبب من أهم الأسباب التي أنتقدت من أجلها نظرية العامل يقول ابن مضاء القرطبي "ولو لم يسقهم جعلها عوامل إلى تغيير كلام العرب، وحطَّه عن رتبة البلاغة إلى هُجْنَه العيّ، وادعاء النقصان فيما هو كامل وتحريف المعاني عن المقصود بها لسومحوا في ذلك، وأما مع إفضاء اعتقاد كون الألفاظ عوامل إلى ما أفضت إليه فلا يجوز اتباعهم في ذلك"(ابن مضاء، 1979، 71).

فابن مضاء يرفض نظرية العامل لأنها تفسد الكلام وتخرجه عن الفصاحة والبلاغة ويضرب مثلاً على مثل هذه التقديرات المتعسفة التي يرى أنه لا داعي لها بقوله "والثاني محذوف لا حاجة بالقول إليه، بل هو تامٌّ دونه، وإن ظهر كان عيباً كقولك: (أزيداً ضربته) قالوا إنه مفعول بفعل مضمر تقديره أضربت زيداً. وهذه دعوى لا دليل عليها إلا ما زعموا من أن (ضربت) من الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد، وقد تعدى إلى الضمير، ولا بد لزيد من ناصب إن لم يكن ظاهراً، فمقدر، ولا ظاهر، فلم يبقى إلا الإضمار. وهذا بناء على أن كل منصوب فلا بد له من ناصب" (ابن مضاء، 1979، 72)

ويتخذ ابن مضاء من اختلافاتهم في تقدير العوامل في الأماكن التي حذف منها العامل دليلاً على بطلان قولهم، ففي رافع المبتدأ مثلاً اختلفوا في رافعه هل هو معنوي أم لفظي وهذا الاختلاف نابع من قولهم بنظرية العامل ولكنهم اختلفوا في رافعه وغير ذلك كثير.

ويبدو أن دعوة ابن مضاء ومن قبله شيخه ابن حزم لم تلق رواجاً في عصرهما ولا في العصور التالية خصوصاً بعد الثورة التي أطاحت بدولة الموحدين ومن ثَمّ بالمذهب الظاهري، وكانت نتيجة هذه الثورة أن أحرقت كتب المذهب الظاهري ومن بين هذه الكتب كتب ابن مضاء فضاع الكثير من الكتب ومن بينها ما ألفه ابن مضاء في علم النحو، فقد أشار هو في كتابه الرد على النحاة إلى أنه شرع في تأليف كتاب في النحو على المنهج الذي اختطه ووضع أسسه، لكن هذا الكتاب لم يصلنا.

وظلت تلك الدعوة حبيسة الكتب لعدة قرون إلى أن جاء العصر الحديث وأُعيد طباعة كتاب الرد على النحاة، وصاحب ذلك الدعوة إلى تيسير الدرس النحوي فوجدنا مجموعة من علماء العربية والبحاث الذين بدأوا يدلون بدلوهم في هذا المجال بين ناقد ورافض لنظرية العامل وبين مطالب بإعادة صياغة النظرية بطريقة تخدم النحو العربي دون المساس بأصولها. ومن بين هذه الدراسات دراسة الدكتور إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو، الذي رأى أن سبب نشوء هذه النظرية وسيطرتها على

الفكر النحوي في تلك الفترة مرده إلى العلوم الفلسفية التي كانت شائعة بينهم ومسيطرة على تفكيرهم، فقوانين فلسفة الكلام وعلم المنطق مينيان على أساس عام يقول إنه لابد لكل حادث من مُحدث، وكل أثر لابد له من مؤثر، غير أن النحويين لم يرتضوا كما يقول أن يكون المتكلم هو من أحدث هذا الأثر، ولما استثنوا المتكلم من قاعدتهم بدأوا يبحثون عن عوامل أخرى أحدثت هذا الأثر، وبدأوا يبحثون عن علل عمل هذا العوامل فظهرت عندهم العلل الموجبة، وطلبوا لهذا الأثر عاملاً مقتضياً(مصطفى، 33) ، وهذا الأثر الذي يجلبه العامل في النحو العربي هو الحركة الإعرابية (الضمة، والكسرة، والفتحة، والسكون) فلكل عامل حركته التي تدل عليه، فإذا وُجدت حركة من هذه الحركات في كلمة ما دون أن يُوجد لها مؤثر ظاهر فلابد من تقديره وهذا المؤثر هو العامل، وكذا إذا وُجد عامل دون أن يكون له معمول فلابد من البحث عن ذلك المعمول وتقدير الأثر الذي أوجده العامل الظاهر، ويرى الدكتور إبراهيم مصطفى أن حركات الإعراب هي الضمة والكسرة أما الفتحة فهي حركة جيء بها لأنها خفيفة مستحبة؛ ولذا كانت أكثر استعمالاً في كلامهم من الضمة والكسرة، لكنه يرى أن الذي جاء بالكسرة والضمة ليس هو العامل النحوي كما هو معتمد عند النحاة بل هو المتكلم من أجل أن يدل على معان في تأليفه للجمل ونظم الكلام (مصطفى، 42) غير أن الملاحظ في كتاب الدكتور مصطفى إبراهيم أنه لم يقدم بديلاً عن نظرية العامل وجاء نقده لهذه القضايا والنظريات نقداً عاماً.

وجاء بعده الدكتور تمام حسان في كتابه اللغة العربية مبناها ومعناها، وقد بنى نظريته في رفضه للعامل على نظرية النظم عند الجرجاني المبنية على عدة أسس هي: النظم والبناء، والترتيب والتعليق، ويرى تمام حسان أن أهم الأسس التي تحدثها عنها الجرجاني في هذه النظرية هي التعليق، وهذا المصطلح يشير إلى "العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية"(حسان، 1994، 188).

بل يذهب أبعد من ذلك إذ يرى أن مركزية فكرة التعليق في النحو العربي وأهميتها في إنشاء العلائق كفيلة بأن تنقض فكرة العامل النحوي من أساسها (حسان، 198).

والعلاقات في الكلام عنده تنقسم إلى قسمين العلاقات السياقية (المعنوية) والعلاقات اللفظية وتندرج تحت كل علاقة من هذه العلاقات مجموعة من المصطلحات، فإذا تتبعنا مخطط العلاقات المعنوية نجد أنه يندرج تحتها القرائن التالي: الإسناد والنسبية والتخصيص، وتتعدى القرائن المعنوية عنده بحسب نوع المعمول، وتندرج تحت العلاقة اللفظية مجموعة من المصطلحات هي: الرتبة والعلامة الإعرابية، الصيغة،

والمطابقة، الربط، والتضام، والأداة، والنغمة، ومن الواضح أن ما يدعو إليه تمام حسان يعدّ استيعابه أكثر صعوبة على المتعلم من استيعاب نظرية العامل بكثير.

المبحث الثاني ـ بين العامل النحوي واللغة:

من المعلوم أن القضايا التي تتعلق بنظرية العامل والاشتراطات التي وضعها العلماء لعمل العامل تتوزع على أبواب النحو المختلفة، ومن المعلوم أيضاً أنه لا يكاد يخلو باب من أبواب النحو من استثناءات لهذه الشروط، يدخل بعضها تحت باب الضرورة أو النادر أو الشاذ، لكنهم أيضاً لا يكتفون بهذا الوصف بل يعمدون إلى التأويل والتقدير كي توافق هذه الاستثناءات القواعد التي وضعوها؛ ونحن في هذا المبحث سنتناول بعض ما يخص التراكيب النحوية التي تعلقت بالعامل وخالفت اشتراطاته؛ لأن دراستنا تتعلق بالأساليب النحوية التي يكون التقدير فيها مُفسداً للأسلوب ومخرجاً له عن مقتضيات الفصاحة والبلاغة.

العوامل المختصة: ويندرج عندهم تحت مبدأ الاختصاص، ومعنى ذلك أن العامل لا يؤثر فيما بعده إلا إذا كان مختصاً به، والاختصاص بشكل عام يكون في بابين هما، الاسم والفعل، ثم يتفرع في الأسماء لتختص بعض تلك العوامل ببعض الأسماء دون بعض، كما تتفرع في الأفعال لتشمل بعض الأفعال دون بعض وهي تعدُّ من أبرز ركائز نظرية العامل، فمثلاً: حروف الجر في العموم تختص بالدخول على الأسماء لكننا نجد بعضها تختص بجر بعض الأسماء فقط ولا تتعدها إلى غيرها، مثل: التاء التي اختصت بجر لفظ الجلالة (تالله) وتجر أيضا رب إذا أضيفت إلى الكعبة كقولهم: ترب الكعبة، وبعضها يختص بجر الظاهر ولا يجر المضمر؛ ومبدأ الاختصاص في العمل دفعهم إلى القول بأن كل ما يعمل في الاسم لا يعمل في الفعل وكل ما يعمل في الفعل لا يعمل في الاسم وهذا المبدأ قادهم إلى استنتاج أو نظرية عامة وهي أن ما يختص بالأفعال ويعمل فيها لا يجوز أن يدخل على الأسماء؛ مثل أدوات الجزم، وأدوات النصب، وما يدخل على الأسماء ويعمل فيها لا يجوز أن يدخل على الأفعال مثل حروف الجر. لكن هذه القاعدة انتقضت بكثير من الأمثلة الصحيحة، وحتى يخرجوا من هذا المأزق عمدوا إلى التأويل والتقدير كي يصححوا الأسلوب على ما صحّ عندهم من قاعدة.

أدوات الشـــرط: يرى النحويون أن أدوات الشرط تختص بالأفعال، وهذا هو سبب عملها في الفعل، ولا يجوز دخولها على الأسماء؛ لأنها تختص بالفعل، لكن وردت أمثلة كثيرة خالفت هذا الاشتراط من القرآن الكريم ومن أشعار العرب وهي كثيرة في القرآن، وهذه أمثلة على ذلك

قال تعالى :﴿ **وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ**﴾ (التوبة 6)، وقال تعالى ﴿**إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ وَإِذَا الْجِبَالُ سُيِّرَتْ وَإِذَا الْعِشَارُ عُطِّلَتْ وَإِذَا الْوُحُوشُ حُشِرَتْ وَإِذَا الْبِحَارُ سُجِّرَتْ وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ** ﴾ (التكوير). وقال سبحانه ﴿ **إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ وَإِذَا الْكَوَاكِبُ انْتَثَرَتْ وَإِذَا الْبِحَارُ فُجِّرَتْ وَإِذَا الْقُبُورُ بُعْثِرَتْ** ﴾ (الانفطار)، وقوله تعالى ﴿**لو أنتم تملكون خزائن**﴾.

ومن الشعر قول عدي بن زيد:

فَمَتَى وَاغِلٌ يَنُبْهُم يُحيُّوهُ ... وتُعْطَفْ عليهِ كَأْسُ السَّاقي

(المعيبد، 1965، 99)

وقول كعب بن جعيل:

صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ في حَائِرٍ أيْنَمَا الرِّيحُ تُمَيِّلْهَا تَمِلْ

(بك، 506)

وقول هشام المُري:

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمنْهُ يَبِتْ وَهْوَ آمِنٌ ومن لا نجره يمس منا مفزعا

(سيبويه، 1988، 114/3)

وقول الآخر: النمر بن تولب

لا تجزعي إن منفس أهلكته فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

(طريفي، 2000، 84)

ففي هذه الأمثلة دخلت أداة الشرط على الاسم ، ومن المعروف أن أدوات الشرط لا تعمل إلا في الفعل لكنها هنا دخلت على الاسم، وحتى توافق هذه الأساليب اشتراطاتهم النحوية ذهبوا إلى تقدير فعل بعد أداة الشرط من جنس الفعل المذكور بعدها، وجعلوا الفعل المذكور مع الفاعل المستتر جملة تفسيرية لا محل لها من الإعراب، هذا هو المذهب المشهور في توجيه هذه الأمثلة، وهناك توجيهان آخران أحدهما يُنسب للكوفيين فعندهم أن الاسم المتقدم فاعل للفعل المتأخر؛ لأن قاعدتهم لا تمنع تقدم الفاعل على فعله، والآخر يُنسب للأخفش فهو لا يمنع وقوع الاسم بعد أداة الشرط ومن ثم فهو يعربه مبتدأ (ابن الأنباري، 1961، 615، مسألة 85).

هذه هي التوجيهات النحوية في هذه المسألة، لكن يظل أشهرها وهو المتداول بين المُعربين، وعليه كتب النحو التعليمية المذهب الأول الذي يرى أنه فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده، وهذا الإعراب فيه تعسّف وليٌّ للنص يُبعده عن الفصاحة وعن بلاغة الأسلوب، وما نراه موافق للأساليب اللغوية، ويخدم اللغة والفصاحة هو المذهب الكوفي، الذي يجوّز تقدم الفاعل، ففي الأمثلة السابقة إذا ما أهملنا القاعدة النحوية البصرية التي تُوجب تأخر الفاعل عن فعله، وذهبنا مع الكوفيين نجد أن اللغة تقول لنا أن الفاعل الحقيقي هو ما تقدم عن الفعل، ففي قوله تعالى {وإن أحدٌ من المشركين استجارك} نجد أن اللغة تقول لنا بكل وضوح إن الفاعل هنا هو (أحد)، وكذا في بقية الأمثلة ففي قول الشاعر (أينما الريحُ تميلها) وقول الآخر (فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن) فالذي أمال الصعدة هي الريح، والذي أمنه هو (نحن)، فاللغة لا ترفض تقدّم الفاعل على فعله، ولا تُوجب تقدير فعل أو إضمار فاعل، مع وجود الفاعل الحقيقي، لكن ما دفعهم إلى هذا التأويل والتقدير هو قولهم إن هذه العوامل مختصة بالدخول على الأفعال وتعمل فيها ومن ثَمَ يمتنع دخولها على الأسماء، لكن اللغة جاءت بما يخالف قاعدتهم، وحتى نقف على حقيقة الإشكالية بين اللغة والقاعدة نمثّل بهذا المثال البسيط (محمدٌ كتب الدرس) فلو سألت أي شخص حتى ولو لم يكن له علم بالقواعد النحوية، من الفاعل؟ ومن الذي كتب الدرس؟ سيقول لك (محمد)؛ لأن هذه قاعدة عامة لا تختص بها لغة عن لغة، لكن تظل القاعدة النحوية هي المتحكمة حتى لو كان ذلك ضد المنطق.

ومعلوم أن التقدير الذي ذهب إليه البصريون يفسد الأسلوب ويُخرجه عن بلاغته وفصاحته، فتقديم الاسم على فعله في هذا الباب بعد أداة الشرط (إذا) يفيد حتمية وقوع ما بعدها، والتقدير يُذهب هذا المعنى. وكذا في بقية الأساليب.

تقدم الفاعل على فعله: تتعلق هذه الجزئية بسبب بالقضية السابقة حيث لا يجوز أن يتقدم الفاعل على فعله في القول المشهور للنحاة، ويقولون إن الفاعل إذا تقدّم على فعله لا يُعرب فاعلاً بل يُعرب مبتدأ ففي قولنا: كتب محمدٌ الدرس، محمد هنا فاعل، وهذا الفاعل لا يجوز أن يتقدم على فعله فلو تقدّم وقلنا: محمدٌ كتب الدرس يعرب (محمد) مبتدأ والجملة بعده من الفعل والفاعل المستتر في محل رفع خبر المبتدأ، وعلتهم في ذلك أنه لو جاز ذلك لكان الفاعل فارغاً من الفاعل فلا يوجد فيه ضمير يعود على الفاعل، ولو جاز ذلك لجاز لنا في قولنا: كتب الطالبان، وكتب الطلاب أن نقول: الطالبان كتب، والطلاب كتب، من غير أن يحلق الفعل ضمير يدل على الفاعل المثنى أو الجمع (ابن السراج، 1988، 228/2).

على أن المذهب الكوفي يجوّز تقديم الفاعل على فعله ويستشهدون ببعض الشواهد منها، قول ابن الخطيم:

صَدَدْتِ فأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وقَلَّما وِصَالٌ على طُولِ الصُّدودِ يَدُومُ

(ابن السراج، 1988، 3/ 466). فوصال فاعل بيدوم.

وقول الآخـــــر:

ما لِلْجمالِ مَشْيُها وَئيدا أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أم حَديدا

فمشيها فاعل لاسم الفاعل وئيداً، وعلى هذه الأمثلة يجوز عند الكوفيين تقديم الفاعل على فعله (ابن هشام، 1979، 86/2)، ومن ثمّ يجوز عندهم أن نقول: الطالبان كتب، والطلاب كتب من غير أن يلحق الفعل ضمير يعود على الاسم السابق لأن الاسم السابق للفعل هو الفاعل، ولم تسلم هذه الأمثلة من التأويل من أجل أن تتماشى مع القاعدة العامة؛ لكن ذلك التأويل لا يخرجها عن حقيقتها، واللغة تقف ضد هذا التأويل؛ لأن الفاعل في مثل هذه الأمثلة من وجهة نظر اللغة هو الاسم المتقدم، قال بذلك النحاة أم لم يقولوا، ثم ما المانع أن يلحق الفعل ضمير بعد ذلك يدل على نوع الفاعل في التثنية والجمع كما تلحقه علامة تدل على التأنيث، فنقول: الطالبان كتابا، والطلاب كتبوا، وتصبح هذه الضمائر عائدة على الفاعل، ودالة على نوعه؛ كما نقول: الطالبة كتبتْ.

نصب الفعل بعد لام التعليل: ذهب البصريون إلى أن الفعل بعد لام التعليل منصوب بأن مضمرة بعد اللام؛ لأن اللام عندهم تختص بالدخول على الأسماء وتعمل فيها الجر، فلا يجوز أن يدخل على الأفعال ما يدخل على الأسماء ومن هنا كان تقديرهم لأن بعد اللام ليخرجوا من هذا المأزق الذي أوقعهم فيه نظرية العامل المختص، وأن ما يعمل في الأسماء لا يجوز أن يدخل على الأفعال، في حين يرى الكوفيون أنه منصوب باللام نفسها، ولا داعي للتقدير؛ لأنهم يرون أن اللام جاءت بمعنى كي، ومن هنا جاز أن تعمل دون تقدير(ابن الأنباري،1961، 575/2).

وفي نظرنا أن ما ذهب إليه البصريون لا يعدُ كونه مذهباً منطقياً بحتاً فرضته نظرية العامل المختص، فالفعل جاء بعد هذه اللام المقصود بها التعليل منصوباً وهذا هو مربط الفرس، والتقدير الذي ذهب إليه البصريون تقدير نظريٌّ لم تقل به اللغة،

ويظل المذهب الكوفي هو الأقرب والأسلم للغة، ثم إن تقدير عامل بعد اللام يعني زيادة في المعنى؛ فنظريتهم تقول: إن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى، وهذا في مباني الكلمات فكيف به في مباني الجمل؛ لأن قولنا: جئت لأكرمك، يختلف بالتأكيد عن قولنا: جئتُ لأن أكرمك، فالجملة الثانية تحمل تأكيد أقوى من الجملة الأولى، فلم يبق على ذلك إلا صحة المذهب الكوفي رغم عدم الاعتداد به.

وما يقال في لام التعليل الداخلة على الفعل المضارع يقال في حتى، وقد اختلفوا فيها كما اختلفوا في لام التعليل فالبصريون يرون أن الفعل بعدها منصوب بأن مضمرة؛ لأنهم يرون أنها من العوامل المختصة بالأسماء فلا يجوز أن تعمل في الأسماء الجر والأفعال النصب، أما الكوفيون فيرون أنها هي الناصبة للفعل بعدها من غير تقدير، فهي تدخل على الفعل المضارع فتعمل فيه النصب وتدخل على الاسم فتعمل فيه الجر، وخالفهم في ذلك الكسائي الذي يرى أن الاسم بعد حتى مجرور بحرف الجر المضمر إلى، وهو في ذلك يذهب مذهب من يقول بنظرية الاختصاص غير أنه يرى أن حتى تعمل النصب في الفعل فهي مختصة بالعمل في الفعل، فإن دخلت على الأسماء وجب تقدير حرف جر بعدها للتأكيد على نظرية الاختصاص، وهذه كلها تمحلات وتأويلات من أجل الانتصار لنظرية العامل المختص، وهي تأويلات كما رأينا تؤثر في المعنى وتغيّره، فالأفضل الاقتصار على ظاهر اللغة دون اللجوء إلى هذه التأويلات التي تغيّر المعنى وتزيله عن جهته.

لا النافية للجنس: من اشتراطات عمل (لا) هذه أن يكون مدخولها اسماً، ويشترط في هذا الاسم أن يكون نكرة فهي لا تعمل في غير النكرات، لكن ورد إعمالها في العلم في قولهم: قضية ولا أبا حسن لها، ومنه قول الشاعر:

لا هيثمَ الليلةَ للمطيّ ولا فَتى إلاَّ ابنُ خَيبَريِّ

وقول ابن الزبير الأسدي:

أرى الحاجاتِ عند أبي خُبَيبٍ نكِدْنَ ولا أميّةَ بالبلادِ

(ابن السراج، 1988، 383/1)

وهم يوجهون هذه الأمثلة على إرادة النكرة (سيبويه، 1983، 296/2)؛ لأن القاعدة التي وضعوها تمنع دخول لا النافية للجنس على المعرفة، وهو توجيه له وجه غير أنهم عندما أولوا بعض هذه الأمثلة أفسدوا المعنى، ففي قولهم: قضية ولا أبا حسن لها،

قالوا التقدير: قضية ولا مسمى أبا حسن لها، وهذا التقدير الذي دفعتهم إليه القاعدة النحوية، لا يوافق مراد المتكلم وفصاحة الأسلوب وبلاغته، فقد أوله ابن عقيل بقوله: ولا مسمى بهذا الاسم (ابن عقيل، 1980، 6/2) وخطّأ هذا التأويل محيي الدين عبدالحميد لأن المسمى بهذا الاسم كثير، وتأويل الشارح لا يعطي المقصود من المثل، بل يخرجه عن معناها، ومن الأحسن في هذه الأمثلة الاقتصار على دراسة المعنى، وما تدل عليه هذه الأساليب من بلاغة، ولا داعي لتتبع اشتراطات العامل في كل مثل أو عبارة، إذ تلك الاشتراطات تظل هي العامة الغالبة ولا مشاحة في أن تأتي بعض الأمثلة مخالفة لتلك الاشتراطات لبعض الأغراض البلاغية، ومن الملاحظ في هذه الأمثلة أن الذي جوّز دخول لا النافية للجنس على المعارف في هذه الأمثلة هي دلالة العلم على العموم، والجنس، ولا داعي من ثمّ للتأويل.

لا يعمل عاملان في معمول واحد: نظرية العامل تقتضي أن لا يعمل عاملان في معمول واحد، وهي نظرية مأخوذة من المنطق ولا علاقة لها باللغة، وهو ما يسمى في كتب النحو بباب التنازع، والأمثلة على ذلك كثيرة من الأساليب العربية الفصيحة، من ذلك قوله تعالى﴿**قَالَ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا**﴾ (الكهف 96)، وقوله تعالى ﴿ **فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ**﴾ (الحاقة 19)، ومنه الشعر قول الشاعر:

تَعَفَّقَ بِالأَرْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا رِجَالٌ فبذّت نبْلَهم وكَليبُ

(الشنتمري، 26،1993)

فقد تنازع رجال الفعلان تعفق وأرادها.

وقول الفرزدق:

ولكِنَّ عَدْلاً لو سَبَبْتُ وسَبَّني بنو عَبْدِ شَمْسٍ من مَنَافٍ وهاشِمِ

(قاعور، 606،1987)

فقد تنازع بنو الفعلان سببت وسبني غير أن أحدهما يطلبه فاعلاً والآخر مفعولاً به.

وهذا الأسلوب مستعمل كثيراً، كقولنا: كتبتُ وقرأتُ الدرسَ. جاء ودخل محمدٌ، طار ووقع العصفورُ فوق الشجرة، زرعت وحصدت الحقلَ.

واتفق البصريون والكوفيون على مبدأ التنازع واختلفوا فيمن له الحق في العمل، فالبصريون يرون أن العامل هو الثاني لقربه من المعمول في حين يرى الكوفيون أن الأول هو الأحق بالعمل لأنه هو السابق (ابن الأنباري، 1961، 83/2) وما دفعهم إلى هذا

التأويل هو قولهم إن لكل عامل معمول، فلما وجدوا معمولات مع عامل واحد ذهبوا إلى تقدير عامل للمعمول الآخر؛ كي تستقيم لهم القاعدة التي استنبطوها لكنهم اختلفوا في العامل الذي يكون له الحق في العمل في الاسم الظاهر.

ونحن لا يعنينا هذا الاختلاف كثيراً بقدر ما يعنينا صحة الأسلوب وسلامته من عدمها، وهذا الأسلوب صحيح من حيث اللغة، كما أن اللغة لا ترفض أن يكون للعامل الواحد مجموعة من المعمولات، ففي قولنا: كتب وقرأ محمدٌ الدرس. الذي قام بفعل الكتابة والقراءة هو محمد، والذي وقع عليه فعل الكتابة والقراءة هو الدرس، ولا يحتاج هذا الأسلوب في اللغة لا إلى تقدير ولا إلى تأويل.

أما في مثل قول الشاعر: (سببتُ وسبني بنو عبد) فقد لا نعده من باب التنازع؛ لأن علامة الرفع تبيّن أن المذكور هو الفاعل، والقول بأن الفعلان يتنازعانه هو من باب التوسع النحوي الذي لا مبرر له، فالحركة الإعرابية هي التي تحدد فيما لو اختلف العاملان بكون أحدهما يطلبه فاعلاً والآخر مفعولاً لمن يكون ذلك المعمول، وهم يقولون في البيت الثاني لو أعمل الأول لقال (سببت وسبوني بني) فتبيّن من ذلك أن القول بالتنازع لا وجود له حقيقة فيما لو اختلف العاملان في المعمول بأن يطلبه أحدهما فاعلاً والآخر مفعولاً؛ لأن الحركة هي التي تحدد لأي العاملين هذا المعمول.

العامل في الاسم المشغول عنه: المشغول عنه هو ذلك الاسم المنصوب المتقدم الذي انشغل عنه عامله بالعمل في ضمير يعود عليه، وتبرز إشكالية المسألة في ناصب هذا الاسم المشغول عنه فذهب البصريون إلى أن ناصبه فعل محذوف وجوباً يفسره الفعل المذكور، ففي قولنا: الدرسَ كتبته. انشغل الفعل كتب بالضمير عن العمل في الاسم المنصوب المتقدم، وهذا الضمير يعود على الاسم المتقدم (الدرسَ)، ومنه قوله تعالى { **وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا**} (الإنسان 31) وقوله تعالى { **وَعَادًا وَثَمُودَ وَأَصْحَابَ الرَّسِّ وَقُرُونًا بَيْنَ ذَلِكَ كَثِيرًا، وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ وَكُلًّا تَبَّرْنَا تَتْبِيرًا**} (الفرقان 38،39) وقوله تعالى { **فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ**} (الأعراف 30)، ومنه قول ربيع بن ضبع الفزاري:

أَصْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ السِّلاحَ وَلَا أَمْلُكُ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنْ نَفَرَا
والذِّئْبَ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ وَحْدِي وَأَخْشَى الرِّيَاحَ وَالْمَطَرَا

(الفراهيدي، 133،1995). و(سيبويه ، 1988، 89/1).

وذهب الكوفيون إلى أن العامل في الاسم المتقدم هو نفس العامل في الضمير ومن ثَمّ فلا تقدير في المسألة، ففي قوله تعالى: :﴿**وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ** ﴾ نصبت (الأنعامَ) بالفعل خلقها، وهذا الحكم في كل اسم منصوب جاء بعده فعل يشتمل على ضمير يعود على ذلك الاسم، ومنه أيضاً قوله - تعالى - : ﴿ **وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ**﴾ وقوله – سبحانه- ﴿**والسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ**﴾ وقوله جل شأنه ﴿**وكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ**﴾ وقوله تعالى ﴿**وكُلَّ شيءٍ أَحْصَيْنَاهُ**﴾(الفراء، 1983، 95/2). ويرى الكسائي أن الاسم منصوب بالفعل المذكور، والضمير ملغى، ورد النحاة المذهب الكوفي بحجة أن مذهبهم يخرم القاعدة النحوية في تعدي الفعل- التي تقول إن الفعل يتعدى لواحد أو اثنين أو ثلاثة فيصبح المتعدي لواحد على قولهم متعد لاثنين وهكذا، كما رفضوا توجيه الكسائي؛ لأن الضمير لا يُلغى (ابن هشام، 1984، 280).

والملاحظ أن هذه المسألة تتعلق بالتقديم والتأخير، وهذا الاستعمال استعمال خاص لا يلجأ إليه المتكلم إلا في مواقف خاصة تتطلب استعمال هذا الأسلوب من تقديم المعمول على عامله للتأكيد على وقوعه، أو لبيان أهميته، أو لتنبيه السامع إليه، فوقوعه يأتي لأغراض بلاغية يقتضيها المقام، ويظل هو المعمول سواء قلنا بانشغال العامل عنه كما هو مذهب البصريين، أو ذهبنا مذهب الكوفيين الذين يرونه أن الفعل واقع على الاثنين، وما قادهم إلى هذا التقدير هي القاعدة النحوية التي تقول إن الفعل المتعدي لواحد لا يتعدى إلى آخر إلا بسبب أو بزيادة فلما لم توجد علة تؤدي إلى تعديته إلى مفعولين وجب الاحتفاظ بالأصل وهو التعدي لمفعول واحد، ووجب مع ذلك تقدير عامل آخر للمعمول المتقدم يفسره العامل المذكور، وهذا هو التخريج المشهور لمثل هذه الأمثلة أما المذهب الكوفي فيُكتفى بالإشارة إليه دون الأخذ به؛ لأنه لو تم الأخذ به لانتقض باب الاشتغال، ففي إعرابهم لا وجود لهذه الظاهرة، ولا وجود عندهم لاشتغال العامل عن معموله بل إن العامل المذكور عمل النصب في الاثنين.

ويبدو أن المذهب الكوفي مع رفضه هو الأقرب للغة، والأيسر في الفهم.

وفي نظرنا أن هذا الأسلوب يحتاج إلى فهم أسراره البلاغية لا إلى البحث عن تخريجات نحوية قد تُفسد الأسلوب، فحقيقة التركيب تشير إلى أن المعمول هو المتقدم، ويأتي السؤال: لماذا تقدّم المعمول؟ واتصل فعله بضمير يعود على ذلك الاسم؟ فما الفرق بين قولنا: كتبتُ الدرسَ، والدرسَ كتبتُ، والدرسَ كتبته؟ فهذه التراكيب الثلاثة جائزة وصحيحة لكن كل منها يستعمل في موضعه وفي المقام الخاص به، ففي الأول يفيد الأسلوب الإخبار المبني في الغالب على سؤال، وفي الثاني يحمل الأسلوب مع الإخبار نوعاً من التوكيد، وكأن هناك إنكاراً من السامع لوقوع الفعل فجاء التقديم

ليحقق غرض التوكيد، ويرفع الشك الذي وقع في ذهن السامع، وفي المثال الثالث جاء الاسم الظاهر مع اتصال الفعل بضمير يوافقه لزيادة التوكيد على حدوث الفعل؛ فجاء بالاسم والضمير المتصل ليدل على حقيقة وقوع الفعل فلا مجال للشك مع هذا التوكيد الذي يحمل في طياته تكرار المعمول قبل الفعل مرة لتنبيه السامع إليه وبعد الفعل لزيادة التوكيد، ولصرف ذهن السامع إلى المعمول المقصود، فالكلام يبدأ بالمعمول صراحة وينتهي بضمير يعود عليه؛ ليحقق الغرض من التوكيد ولفت انتباه السامع إليه.

العطف على الضمير المجرور: ذهب الكوفيون إلى جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ولهم في ذلك أدلة كثيرة من القرآن وشعار العرب وكلامهم، فمن القرآن الكريم قوله تعالى على قراءة حمزة ﴿ **وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ**﴾ (النساء 1)، بجر الأرحام عطفاً على الضمير المجرور في (به) وقوله تعالى {**وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ**} (النساء 127) ، فما في محل جر بالعطف على الضمير المجرور في (فيهن)وقوله تعالى ﴿ **وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ**﴾ (الحجر 20) فـ (من) مجرورة بالعطف على الضمير المجرور في قوله (لكم) وقوله تعالى :﴿ **وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ**﴾ (البقرة 217) فـ (المسجد) مجرور بالعطف على الضمير المجرور في قوله (به).

ومن قول العرب ما رواه قطرب عنهم: ما فيها غيره وفرسه (ابن هشام، 1979، 3/ 392) ومن الشعر قول الشاعر:

فاذهبْ فما بك والأيامِ من عجبِ فاليومَ قرَّبتَ تهجونا وتشتُمنا

بعطف الأيام على الضمير المجرور في قوله بك.

وقول الآخر:

تُعلَّقُ في مثل السَّوارِي سيوفُنا وَمَا بَينَهَا وَالكَعْبِ منّا تنائفُ

(صادر، 2000، 75)

بعطف الكعب على الضمير المجرور في قوله بينها.

وقول الآخر:

هلا سألت بذي الجماجم عنهم وأبي نعيم ذي اللواء المخرق

بعطف أبي نعيم على الضمير المجرور في قول عنهم.

وقول الآخـــر:

وجبناً عن رجالٍ آخرينا عفاريتاً عليَّ وأكلِ مالي

بعطف أكْل على الضمير المجرور في قوله عليّ.

ورغم كثرة الشواهد على هذه الظاهرة فإن البصريين يذهبون إلى عدم جواز العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة العامل وهو حرف الجر، وحجتهم في ذلك أن الجار والمجرور بمنزلة واحدة، فإذا عطفت على الضمير المجرور فكأنك عطفت على حرف الجر والعطف على الحرف لا يجوز، واحتجوا بحجة أخرى وهي أن الضمير حل محل التنوين والعطف على التنوين لا يجوز، ومن حججهم أيضاً أن قالوا: إذا كان عطف الضمير كما فيقولنا: مررت بزيد وك، فكذلك لا يجوز عطف الاسم الظاهر على الضمير بغير إعادة حرف الجر (ابن الأنباري، 1961، 2/ 463).

وقد ذهبوا إلى تأويل هذه الشواهد كي توافق نظريتهم التي تقول إنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور بغير إعادة العامل فيه وهو حرف الجر، وهم في تعليلهم لعدم جواز هذا العطف ذهبوا مذاهب شتى، ويبدو أن المذهب الصحيح والموافق للغة هو المذهب الكوفي لكثرة ما ورد من شواهد لهذه المسألة من القرآن الكريم وكلام العرب وأشعارهم، وهو ما يجب السير عليه وإن كان الأشهر هو العطف مع إعادة حرف الجر كقوله - تعالى- : ﴿ **وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ**﴾ (المؤمنون 23) وقوله - تعالى - : ﴿ **ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ**﴾ (فصلت 11)، ولكن لا يعني ذلك أن ما ورد خلاف ذلك خطأ لورود الشواهد الكثيرة التي تؤيد جواز العطف من غير إعادة حرف الجر.

الخاتمة

بعد هذا العرض السريع يمكن أن نخرج بالنتائج التالية

1-أن العامل هو الركيزة الأساسية في النحو العربي فالنحو العربي يقوم على فكرة العامل.

2-أن هناك بعض العلماء الذين رفضوا فكرة العامل النحوي؛ لأنهم رأوا أنها سبب تعقيد النحو العربي.

3-أن نظرية العامل قادت النحاة إلى تأويل كل أسلوب يخالف هذه النظرية من أجل ضبط الأساليب وفق هذه النظرية.

4-أن اهتمام العلماء بنظرية العامل صرفهم عن البحث عن سبب مخالفة هذه الأساليب للقاعدة النحوية. واتجه تركيزهم إلى البحث عن وسائل لتأويل هذه الأساليب لتوافق قواعدهم التي وضعوها، حتى ولو كان ذلك في القرآن الكريم.

5-أن نظرية العامل تركز اهتمامها غالباً على الحركة الإعرابية، وتهمل المعنى.

6-أن نظرية العامل، وإن كانت في بعض جوانبها تخدم النحو وتؤسس له لكنها من جهة أخرى أفسدت بعض الأساليب التي لجأ فيها النحويون للتأويل من أجل أن يوافق الأسلوب القاعدة النحوية.

التوصيات:

يوصي الباحث بدراسة نظرية العامل دراسة فاحصة متأنية لمعرفة جوانب القوة فيها من جوانب الضعف والقصور؛ لأن هذه النظرية من الجهة البسيطة تخدم النحو وتضع أسسه، ومن الجهة المعقدة التي تذهب إلى التأويل تخرج باللغة عن الفصاحة والبلاغة، خصوصاً إذا كان ذلك في القرآن الكريم، كما يمكن الاستفادة من الخلافات النحوية في الحد من سطوة العامل النحوي.

المصادر والمراجع

1- ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محيي الدين عبدالحميد، مكتبة الخانجي، القاهرة ط4، 1380ه ، 1961م.
2- ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، لبنان.
3- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي، الأصول في النحو، تحقيق :عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثالثة ، 1988.
4- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارِس بن زكَرِيّا، مقاييس اللغة، تحقيق : عبد السَّلام محمد هَارُون، اتحاد الكتاب العرب، 1423 هـ - 2002م.
5- ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، دار الجيل – بيروت، الطبعة الخامسة ، 1979.
6- ابن هشام، عبدالله بن يوسف، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، الشركة المتحدة للتوزيع – دمشق، الطبعة الأولى ، 1984.
7- ابن مضاء، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد القرطبي، الرد على النحاة،، وتحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط1، 1399 هـ - 1979 م.
8- ابن منظور، لسان العرب، محمد بن مكرم بن، دار صادر، بيروت، ط1.
9- الجرجاني، أبوبكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن العوامل المائة النحوية في أصول العربية، ، تحقيق: البدراوي زهران، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط2.
10- الجرجاني، علي بن محمد بن علي، التعريفات، تحقيق : إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي – بيروت، ط1، 1405ه.
11- الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط4، 1407 هـ - 1987م.
12- حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها ، دار الثقافة، 1994م.
13- سيبويه، أبو بشر عمرو بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون، الخانجي، القاهرة، ط 3 1408، 1988.
14- الشنتمري، شرح ديوان علقمة بن عبدة الفحل، تحقيق: حنا نصر، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1 (1414-1993).
15- صادر، كارين، ديوان مسكين الدرامي، دار صادر، بيروت لبنان، ط1 2000.
16- طريفي، محمد نبيل، ديوان النمر بن تولب، دار صادر، بيروت لبنان، ط1 (2000).
17- العكبري، أبو البقاء محب الدين عبدالله بن الحسين بن عبدالله، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق : غازي مختار طليمات دار الفكر، دمشق،ط1 ، 1995.
18- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط3، 1403- 1983.
19- الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد، كتاب العين، دار ومكتبة الهلال، تحقيق : د.مهدي المخزومي ود.إبراهيم السامرائي.
20- قاعور، علي، ديوان الفرزدق، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 (1407- 1987).
21- مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو ، مؤسسة هنداوي، القاهرة، مصر.